مشروع مهني شخصي
projet professional personnel

صديقي ليلى[1]

طالبة ثانية ماستر– قانون خاص –السنة الجامعية ..20/..20

تحت إشراف أ/حمدان ليلى

. جامعة وهران2– محمد بن أحمد

البريد الالكتروني: lilaseddiki973@gmail.com

تاريخ الاستلام: 07-11-2021 تاريخ القبول: 10-11-2021

ملخص:

يساعدني المشروع المهني الشّخصي على اكتشاف المهنة التي من المحتمل أن أمارسها في المستقبل لتحقيق النّجاح في هذا المشروع، توقعت نفسي من خلال عملية استطلاع ومقابلة مع محترفين، تلبية للواقع الحالي للمهنة التي اخترتها للقيام بذلك، قمت بالتّحقيق في ثلاث مهن: المحامي، التوثيق والقاضي واخترت مهنة المحاماة.

خلال هذا المشروع اكتشفت طريقة البحث العلمي وقدرتي على المبادرة وقمت بتطوير معرفتي ومهارات الاتصال الخاصة بي واتقان المهنة المختارة.

كلمات مفتاحية: المحامي، التوثيق، القاضي، مشروع مهني شخصي.

Abstract:

The personal project helps me to discover the profession that I will possibly exercise in the future. To succeed in this project, I envisioned myself, Through a process of survey and interview with professionals, meeting the current reality of the profession I have chosen.

[1] – **صديقي ليلى**، طالبة ثانية ماستر، جامعة وهران2– محمد بن أحمد، البريد الالكتروني: lilaseddiki973@gmail.com

To do this, I investigated three professions: lawyer, notary and judge and I opted for the profession of lawyer.

During this project, I discovered the method of scientific research, my capacity for initiative, I developed my knowledge and my communication skills and mastery of the chosen profession.

Keywords: Lawyer, notary, judge, personal professional project.

1. مقدمة:

تلخيص:

بعد حصولي على البكالوريا سنة 2015، قمت بالتّوجه إلى جامعة الحقوق حتى أصبح رجل قانون دون التّفكير في المهنة التي أود أن أمارسها، إذ كان كل حلمي أن أجيد ممارسة القانون ممارسة جيدة ودقيقة، وبعد حصولي على شهادة الليسانس بدأت التّفكير لأن أصبح محامية لأقوم بإنشاء شركة متخصصة في حقوق الملكية الفكرية تهدف إلى الممارسة المشتركة لمهنة المحاماة.

كما أنّ هناك مهنيتين أود أن أمارس إحداهما، الأولى تتمثل في مهنة التوثيق أمّا الثانية مهنة القضاء، واللّتان تعتبران إلى جانب مهنة المحاماة مهن مشرفة تقوم على نشاطي ومعرفتي القانونية ومواهبي لحماية حقوق النّاس سواء بالدّفاع عليها (مهنة المحاماة)، إثباتها (مهنة التوثيق) أو الفصل فيها (مهنة القضاء) وبالتالي لي تردد في اختيار إحداها فما هي المهنة التي تلائمني؟

أولا: مهنة المحاماة :

فبالنّسبة لمهنة المحاماة فإنّها تعتبر مهنة حرة ومستقلة يؤديها المحامون عبر كامل التراب الوطني أمام الجهات القضائية والهيئات الإدارية والتأديبية، فالمحامي هو المساعد الأساسي للخصوم، فهو يساهم في تسيير العدالة بصفته مساعدا لها ويقدم نشاطه ومعرفته القانونية ومواهبه في خدمة من يهدد عرضه أو أهله أو ماله، فهو بالنّسبة لهؤلاء مرشد وناصح وممثل لهم ومسؤول عن كل ما يبدر عنه بحكم مهنته، وهو ما يدفعني إلى اختيار هذه المهنة إذ أريد أن أعمل جاهدة على تقديم مساعدتي للأشخاص سواءً كانت أشخاص طبيعية أو أشخاص اعتبارية، وذلك لاقتضاء حقوقهم التي تكون مهددة وبالتالي الكشف عن الحق ونصر المظلوم لتحقيق العدل وتأكيد سيادة القانون[1].

كونّها مهنة مستقلة يساعدني في اختيار المكان والتوقيت الذي يلائمني، إذ يمكن للمحامي الاستقرار في أي ولاية يريدها، كما يمكنه كذلك الدّفاع عن قضايا دولية، إضافة إلى أنّها تساعد على تكاثر المعلومات والمعارف حول موضوع القانون وذلك لاختلاف القضايا.

1. المحاماة في الشريعة الإسلامية:

ولقد تم تعريفها في الشريعة الإسلامية على أنّها وكالة في المخاصمة عن الشّخص الموكل ليتحرى الوكيل أي المحامي عن الحق ويطلبه ويحرص على إيصاله إلى مستحقه، وبالتالي لها خطر عظيم.

كما قال الرّسول صلى الله عليه وسلم: "أنصر أخاك ظالما أو مظلوما"، قالوا: يا رسول الله أنصرته مظلوما فكيف أنصره ظالما؟ قال: "تحجزه عن الظلم" يعني تمعنه من الظلم: "فذلك نصرك إياه".

فهذا هو نصر الظالم، أن يمنع من الظلم وأن لا يعان على الظلم، فإذا كان المحامي يعين موكله عن الظلم فهو بذلك شريك له في الإثم وعمله منكر وهو متعرض لغضب الله وعقابه.

1.1. المحاماة في الفقه:

يرى الفقه أنّ المحاماة مهنة حرة قائمة على الدّفاع عن حقوق الغير والتّوعية القانونية للمواطنين بحقوقهم وواجباتهم، إذ قال الفقيه الفرنسي روجيسيو[2] أنّ: "المحاماة عريقة كالقضاء، مجيدة كالفضيلة، ضرورية كالعدالة"، وقال الفقيه هنري روبير[3] نقيب المحامين في فرنسا سابقا: "ليس من وظيفة عدا وظيفة القضاء أشرف من المحاماة، وهذا الشرف هو المقابل لمجهود من يمارسها والموجب للصّفات التي يمتاز بها عن غيره، والأصل فيها نيل الشرف وخدمة العدالة ومساعدة صاحب الحق على أخذه ومقاومة الباطل والمبطلين"[4].

كما قال الفقيه جاز إيزوربي الفرنسي[5]: "أنّه لفخر للمرء أن يكون محاميا ليبقى مستقلا لا ينتظر من السّلطة شيئا، وأن يتكلم بصوت عال دون أن يقصر في قول كلمة الحق، وألا ينتظر شيئا إلا من ذاته".

2.1. القانون المنظم لهذه المهنة:

لقد نظم المشرع الجزائري مهنة المحاماة في القانون رقم 13-07[6] المؤرخ في 2013/10/29، كما تم إصدار قرار مؤرخ في 2015/12/19 يتضمن الموافقة على النّظام الدّاخلي لمهنة المحاماة.

2.2 كيفية الالتحاق بالمهنة:

يتم الانضمام إلى مهنة المحاماة بالمرور بعدّة مراحل، فالأولى تتمثل في النّجاح في المسابقة للالتحاق بالتّكوين للحصول على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة لابد من توافر شروط في المترشح للمسابقة والتي تتوفر لديّ إذ أنّني:

- جزائرية الجنسية.
- حائزة على شهادة اللّيسانس في الحقوق.
- أتمتع بحقوقي السياسية والمدنية.
- لم يسبق الحكم عليّ بعقوبة من أجل أفعال مخلة بالشرف والآداب العامة.
- كاملة الأهلية وغير مصابة بأي مرض.

وبالتالي يمكنني الالتحاق بالمسابقة إذا تمّ فتحها وتتمثل المواد الممتحن فيها في كل من الإجراءات المدنية والإدارية والمنازعات الإدارية، قانون العقوبات والإجراءات الجزائية، والقانون المدني والثقافة العامة، وتجدر الإشارة إلى أنّه تحتاج هذه المهنة للفوز في المسابقة رصيد ثقافي جيد ومعلومات قانونية وافية لأنّ المحامي سيدافع عن حقوق الأفراد في المجتمع، فيجب أن يكون أكثر كفاءة وعلما بالقواعد القانونية وكيفية تطبيقها والعمل بها.

نسبة النّجاح حسب السّنوات الماضية كانت لا بأس بها، إذ يتم قبول حوالي 4000 محامي، وبالتالي لابد من بذل جهد لمراجعة المواد الممتحن فيها والتي تتمثل أساسا في المواد التي تم دراستها في الجامعة.

والذي ينجح في المسابقة يلتحق بالتكوين الذي يدون سنتين ليحصل في الأخير على شهادة الكفاءة المهنية لمهنة المحاماة وذلك بعد النّجاح في الامتحانات.

عارض الالتحاق بالمسابقة، هناك مشكل التّجميد المتواجد منذ سنة 2015 والمستمر لحد الآن لأسباب أو لأخرى ولكن ما ينبغي الإشارة إليه هو أنّ حاجة المجتمع إلى أشخاص يدافعون عن حقوقهم سيرفع عاجلا أم أجلا هذا التّجميد.

ثم ينتقل إلى المرحلة الثانية المتمثلة في إجراء التّربص لمدة سنتين ولكن لابد من أن يقوم بأداء اليمين قبل ذلك ليتم تسجيله في قائمة التّربص ويحمل صفة محام متربص.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الحائز على شهادة البكالوريا يعفي من هاتين المرحلتين ولكن لابد من أن يقوم بأداء اليمين لينتقل إلى المرحلة الثالثة مثله مثل المحامين المتربصين، وتتمثل هذه المرحلة الثالثة والأخيرة في تقديم طلب في منظمة المحاماة[7].

3.1. رغبتي في إنشاء شركة مدنية مهنية للمحاماة:

يتم ذلك باللّجوء إلى الموثق من أجل تحرير عقد تأسيسي للشركة، وتهدف هذه الشركة للممارسة المشتركة لمهنة المحاماة وبالتالي تمارس مهنة المحاماة باسم الشركة، كما تختص هذه الشركة في الدّفاع عن النّزاعات المتعلقة بالحقوق الملكية الفكرية فقط، والهدف من ذلك هو حصر الزّبائن بمعنى اختيارهم.

كما أنّ لهذه الشركة عرض مختلف وحصري وهو أنّه في حالة خسارة القضية يدفع المتقاضي المصاريف فقد ولا يدفع أتعاب المحامي.

4.1 ظروف العمل:

لممارسة مهنة المحاماة لابد من فتح مكتب خاص وهذا ما يستدعي توفر المال، فغالبا ما يلجأ المحامين عند فتحهم لمكتب إلى سحب قرض من البنك ولكن قد يواجهون صعوبات في شهرتهم، ممّا يؤثر على مدخولهم، كما أنّ هناك من الزّبائن من يتماطل في دفع الأجر.

ورغم تعدد وكثرة المحامين في الجزائر، إلا أنّ القضايا كثرت في المجتمع خاصة فيما يتعلق بالأحوال الشّخصية، وبالتالي إنشاء شركة مدنية مهنية للمحاماة متخصصّة في قضايا المتعلقة بالحقوق الملكية الفكرية قد يواجه صعوبات وذلك نظرا للتّخلف الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع، ولكن تأسيس مثل هذا النّوع من الشركات في الجزائر قد يشجع النّاس على المطالبة بحقوقهم خاصة وأنّ هذه الأخيرة تطالب زبائنها بدفع المصاريف القضائية فقط في حالة خسارتها للقضايا المعروضة عليها.

كون مهنة المحاماة مهنة حرة ومستقلة يعني أنّ المحامي غير مقيد بتوقيت معين ولكن لابد عليه من العمل بجدية في اختيار ودراسة الملفات المعروضة عليه حتى يتمكن من الدّفاع عن موكلهم، فيقوم بكل الإجراءات الشكلية والموضوعية للقضية ومتابعتها، ممّا يستدعي الأمر كثرة التّنقلات وبالتالي من الأفضل أن تكون له سيارة.

نظرا لتعدد الملفات قد يجد المحامي نفسه أمام قضيتين أو أكثر في نفس اليوم وذلك أمام جهات قضائية مختلفة، ففي هذه الحالة إذا تعلق الأمر بقضايا مدنية يمكن لمساعدته أن تنيب عنه، لأنّه سوف يتم

إيداع مذكرات فقط، أمّا في حالة وجود مثلا قضيتين جزائيتين فينتقل المحامي أمام الجهة القضائية المختصة للقضية الأولى ليسجلها من بين القضايا الأولية ثم إلى الثانية ليسجل قضيته من بين القضايا الأخيرة[8].

كما أنّ ممارسة هذه المهنة مع شريك تكون باسم الشركة وبالتالي يمكن لأي منهما تمثيل المتقاضي، هذا إضافة إلى وجود قضايا تستدعي تعدد المحامين نظرا لصعوبتها وخطورتها.

ثانيا: مهنة التوثيق

أمّا مهنة التوثيق فإنّها العمود الفقري من الناحية القانونية لكل نظام اقتصادي والضّامن الأساسي لحقوق المتعاملين بواسطته، فالموثق هو ضابط عمومي يتولى تسيير مكتب عمومي للتوثيق لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته، فيقوم بتحرير العقود وتسجيلها لحفظ أصولها ويمتد اختصاصه إلى كامل التراب الوطني.

1. التوثيق في الشريعة الإسلامية:

التوثيق مشروع في الكتاب والسّنة إذ قال الله تعالى: "يَأَيُّهَا الذِّينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدِينٍ إِلَى أَجَلٍ مُسَمًى فَأْكْتُبُوهُ وَلْيَكْتُبْ بَيْنَكُمْ كَاتِبٌ بِالْعَدْلِ وَلاَ يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللهُ فَلْيَكْتُبْ وَلْيُمْلِلْ الذِّي عَلَيْهِ الْحَقَ وَلْيَتَقِ اللهَ رَبَّهُ وَلاَ يَبْخَسْ مِنْهُ شَيْئًا، فَإِنْ كَانَ الذِّي عَلَيْهِ الْحَقَ سَفِيهًا أَوْ ضَعِيفًا أَوْ لاَ يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمْلِلْ وَلِيَّهُ بِالْعَدْلِ وَاْسْتَشْهِدُوا شَاهِدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونُوا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ مِمَنْ تَرْضَونَ مِنَ الّشُهَدَاءِ أَنْ تَضِلَ إِحَدَاهُمَا فَتُذَكِرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى وَلاَ يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلاَ تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ، ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلاَ تَرْتَابُوا إِلاَ أَنْ تَكُونَ تِجَارَةٌ حَاضِرَةٌ تُدِيرُونَهَا بَيْنَكُمْ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَّاحٌ أَلاَ تَكْتُبُوهَا وَاشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ وَلاَ يُضَارُ كَاتِبٌ وَلاَ شَهِيدٌ وَإِنْ تَفْعَلُوا فَإِنَّهُ فُسُوقٌ بِكُمْ وَاتَقُوا اللهَ وَيُعَلِمُكُمْ اللهُ واللهُ بِكُلِ شَيءٍ عَلِيمٌ"[9].

وعن أبي عمر أنّ الرّسول صلى الله عليه وسلم قال: "ما حق امرئ مسلم له شيء يريد أن يوصي فيه يبيت ليلتين، إلا ووصيته مكتوبة عنده".

1.1. التوثيق في الفقه:

التوثيق لغة: مصدر قولك وَثَقَ بِهِ يثقُ، وثاقَةٌ وَثِقَة ائتمنه، وأنا واثق به وهو موثوق به، وهي موثوق بها وهم موثوق بهم، والوثاقة هي مصدر الشيء الوثيق المحكم والفعل اللازم يَوثُقُ والوثاق اسم الإيثاق.

التوثيق اصطلاحا: هو علم باحث عن كيفية ثبت الأحكام الثابتة عند القاضي في الكتب والسّجلات على وجه يصح الاحتجاج به عند انقضاء شهود الحال وموضوعه تلك الأحكام من حيث الكتابة،

وبالتالي فهو علم يبحث فيه عن كيفية إثبات العقود، والتّصرفات والالتزامات ونحوها في السّجلات والمكاتبات التي تتم في المعاملات على وجه الاحتجاج.

1.2. القانون المنظم لهذه المهنة:

قانون رقم 06-02[10] المؤرخ في 2006/08/20 والذي ينظم مهنة التوثيق بالجريدة الرّسمية بالجمهورية الجزائرية، عدد 14، مؤرخة في 2006/03/08، المرسوم التّنفيذي رقم 08-242 المؤرخ في 2008/08/03 الذي يحدد شروط الالتحاق بمهنة التوثيق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها والذي عدل بمرسوم تنفيذي رقم 18-84 المؤرخ في 2018/03/05.

1.3. كيفية الالتحاق بالمهنة:

يكون الالتحاق بالمهنة عن طريق مسابقة وطنية بموجب قرار من وزير العدل بناءًا على اقتراح من الغرفة الوطنية للموثقين. وشروط المسابقة نصت عليها المادة 06 من القانون 06-02[11] وهي كالآتي:

- الجنسية الجزائرية ويتوفر لدي هذا الشرط.
- الحصول على شهادة اللّيسانس في الحقوق أو شهادة معادلة لها، وهو شرط كذلك متوافر لديّ إذ أنّني حاملة لشهادة اللّيسانس.
- التّمتع بجميع الحقوق المدنية والسياسية بالإضافة إلى الكفاءة البدنية والتي تتمتع كذلك لدي.
- العمر لا يقل عن 25 سنة وهنا يطرح إشكال بالنّسبة إليّ إذ أنّني أبلغ من العمر 21 سنة فقط وبالتالي لا يمكنني الالتحاق بها.

كما أنّه إضافة إلى ذلك، فإنّه تمّ إجراء المسابقة في بداية سنة 2018 وذلك تقريبا بعد 12 سنة من التّجميد وبالتالي في رأي أنّه سوف يتم إعادة فتحها في المستقبل البعيد، ويتم في الأخير أداء اليمين المنصوص عليها في المادة 8 من قانون 06-02 وذلك أمام المجلس القضائي ليتم أداء التربص.

وتجدر الإشارة إلى أنّ مكتب التوثيق لابد أن يكون خاضعا لشروط ومقاييس خاصة منصوص عليها في المرسوم التّنفيذي رقم 08-242[12] المعدل، وذلك في المواد 07، 08، 09، و10 منه إذ لابد أن يكون لائقا ومناسبا لممارسة مهنة التوثيق وأن يكون متميزا عن المحلات التي تمارس فيها نشاطات أخرى، كما يشترط أن لا تقل مساحته عن 60 متر مربع وأن يتضمن ثلاث غرف على الأقل، تخصص الأولى للمكتب والثانية للأمانة والثالثة تستعمل كقاعة انتظار، وهذا ما يستدعي توفر المال.

ثالثا: مهنة القضاء

وأخيرا يتمثل خياري الثالث والأخير في مهنة القضاء هم بالدرجة الأولى من يساهمون أساسا في تسيير مرفق القضاء، وذلك بتقديم الخدمات للمتقاضين سواءً كانت هذه الخدمة تتعلق بالأوامر الولائية أو بالفصل في الخصومات القضائية المعروضة عليهم حسب الاختصاص المحدد قانونا، وما يدفعني إلى اختيار هذه المهنة هو معرفة أنّ مهمتي تكمن في فصل في قضايا تمكن الأشخاص من استرجاع حقوقهم ونيل المجرمين عقابهم في الدّنيا وبالتالي زرع الطمأنينة في المجتمع وشعوره بالحماية والأمان، بمعنى آخر يسعى إلى الكشف عن الحق ونصر المظلوم لتحقيق العدل وتأكيد سيادة القانون.

كما أنّ مهنة القضاء تساعد في تكاثر المعلومات لتعدد واختلاف القضايا، إضافة إلى أنّه غالبا ما يتم وضع النّساء في الأقسام أو الغرف لتقمن بالفصل في القضايا المعروضة أمامهن وذلك عكس الرّجال الذين غالبا ما يمثلون النيابة العامة، فالنّساء في هذه الحالة تكون ساعات عملهن قليلة إذ تقمن بمعالجة القضايا والفصل فيها في بيوتهن مع وجوب حضور الجلسات للنطق بالحكم. أمّا الرّجال فتكون ساعات عملهم أكثر من النّساء إذ في هذه الحالة يكمن دورهم في التّحقيق والقيام بالاستجوابات وغيرها من الأعمال التي لا يمكن أن تتم في بيتهم الخاص، وتجدر الإشارة إلى أنّ القاضي محمي من الضّغوطات إذ يحق له أن يتمتع بحماية كافية من التّهديدات والإهانات والسّب والقدح التي قد يتعرض إليها أثناء عمله أو بمناسبة القيام بوظائفه، وإذا أصيب القاضي بخسارة وأضرار من جراء هذه الإهانات، فإنّ الدولة تضمن له جبر ذلك الضّرر وهذا حسب المادة 29 من القانون 04-11[13].

لا تستدعي هذه المهنة توفر المال لفتح مكتب أو غيرها، كما أنّ القاضي يتقاضى مرتبا شهريا جيدا بما في ذلك المنح العائلية والتّعويضات الأخرى المتعلقة بصفة القاضي.

وتجدر الإشارة إلى أنّه أعلن وزير العدل حافظ الأختام الطّيب لوح يوم 2018/07/03 عن فتح مسابقة القضاء قبل نهاية السّنة وبالتالي سوف يتم ذلك في المستقبل القريب.

1. القضاء في الشريعة الإسلامية:

يقوم القضاء في الإسلام على الفصل بين المتخاصمين والمتنازعين في أمر ما وذلك بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية المأخوذة من الكتاب والسّنة النّبوية الشريفة.

والمقصود الأساسي من القضاء الإسلامي هو تحقيق العدل بين النّاس إذ قال الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالعَدْلِ وَالإِحْسَانِ".

وتجدر الإشارة إلى أنّ القضاء فضله عظيم وخطره جسيم، لذلك فرّ منه الكثير من النّاس، إذ جاء على لسان النّبي العظيم محمد صلى الله عليه وسلم قوله: "القضاة ثلاثة: اثنان في النّار، فهو في النّار، ورجل جار في الحكم فهو في النّار".

أغلبية المذاهب في الشريعة الإسلامية تشترط أن يكون القاضي ذكرا وتمنع تولي القضاء من طرف الأنثى أو الخنثى، بحجة أنّ القاضي هو نائب عن الإمام وبالتالي لابد أن يكون ذكرا، إذ يقول المتحف في باب القضاء وما يتعلق به: "منفذ بالشرع للأحكام له نيابة عن الإمام، واستحسنت في حقه الجزاءة وشرطه التّكليف والعدالة وأن يكون ذكرا، حرّا، سليما من فقد رؤية وسمع وكلام".

أمّا أبو جليل فيقول: "لا تشترط الذكور في القاضي لأنّ المرأة يجوز أن تكون مفتية، فيجوز أن تكون قاضية".

وقال أبو حنيفة: "يجوز أن تكون المرأة قاضية في غير الحدود لأنّه يجوز أن تكون شاهدة فيه".

2. القضاء في الفقه:

يعرف القضاء لغة بأنّه الحكم، وهو عمل القاضي، كما أنّه عبارة عن سلطة منحت للقاضي للبحث في النّزاعات والفصل بينها اعتمادا على القانون السائد والقاضي هو القاطع للأمور، والذي تعيّنه الدولة للنظر في الخصومات وإطلاق الأحكام الخاصة بها.

فالقضاء هو السّبيل الوحيد الذي يلجأ إليه الأفراد للحصول على حقوقهم وحريتهم، وتكمن الحكمة من القضاء في رفع الظّلم عن المظلومين بردع الظالم ونصرة المظلوم، والفصل بين المتخاصمين والأمر بالمعروف والنّهي عن المنكر، وتبعا لأهميته العظمى تعاملت به جميع الدساتير في العالم وأكدت عليه.

3. القانون المنظم لهذه المهنة:

القانون 04-11 المؤرخ في 2004/09/06 المتعلق بالقانون الأساسي للقضاء، والمرسوم التّنفيذي رقم 16-159 المحدد لتنظيم المدرسة العليا للقضاء وكيفيات سيرها وشروط الالتحاق بها ونظام الدّراسة فيها وحقوق الطلبة القضاء وواجباتهم.

4. كيفية الالتحاق بالمهنة:

بالرّجوع إلى القانون الأساسي للقضاء المشار إليه أعلاه في المادة 03 منه يتّضح أنّ التّشريع الجزائري أخذ بنظام التّعيين، إذ أنّهم يعيّنون بموجب مرسوم رئاسي بناءًا على اقتراح من وزير العدل وبعد مداولة المجلس

الأعلى للقضاء، ولكن هذا التّعيين مقيد باستيفاء شروط المنصوص عليها في المرسوم التّنفيذي رقم 16-159 المؤرخ في 2016/05/30 المحدد لتنظيم المدرسة العليا للقضاء وكيفيات سيرها وشروط الالتحاق بها ونظام الدّراسة فيها وحقوق الطلبة القضاة وواجباتهم وذلك في المادة 26 والتي تتوفر لديّ إذ أنّني:

- حاملة للجنسية الجزائرية الأصلية.
- لا أتجاوز سن 35 سنة، إذ أنّني بالغة سن 21 سنة.
- حاصلة على شهادة البكالوريا التعليم الثانوي ذلك في سنة 2015.
- حائزة على شهادة اللّيسانس في الحقوق.
- كوني أنثى فإنّني غير معنية بالتزام الخدمة الوطنية.
- لديّ صحة ولياقة بدنية لممارسة الوظيفة.
- أتمتع بحقوقي المدنية والوطنية وحسن الخلق.

وتجدر الإشارة إلى وجوب النّجاح في المسابقة التي تجريها وزارة العدل أين يتم أخذ قدرا ضئيلا من القضاة بالنّسبة للمشاركين، ولقد نصت المادة 27 من هذا المرسوم على أنّ المسابقة تحتوي على اختبارات كتابية وشفاهية، وتتمثل المواد الممتحن فيها في:

- اختبار موضوع ذي طابع سياسي، اقتصادي، اجتماعي أو ثقافي للعالم المعاصر.
- اختبار حول موضوع في القانون المدني والإجراءات المدنية.
- اختبار حول موضوع في القانون الجزائي والإجراءات الجزائية.
- اختبار حول موضوع في القانون الإداري (المؤسسات والمنازعات الإدارية).
- إعداد مذكرة استخلاصية انطلاقا من وثائق تثير إشكاليات قانونية.
- اختبار في اللّغة الفرنسية أو الإنجليزية.

ويمكن أن يتضمن كل اختبار موضوع أو عدّة مواضيع يختارها المترشح، كما يمكن أن تحتوي الاختبارات المتعلقة بالمواد القانونية إمّا: التعليق على نص قانوني أو التّعليق على حكم أو قرار قضائي.

5. التّكوين القاعدي للطلبة القضاة:

بعد النّجاح في المسابقة يتم تكوين القضاة لمدّة أربع سنوات وتشمل تكوين نظري (مدّة سنتان) وآخر تطبيقي (مدّة سنتان) وذلك حسب المادة 30 من المرسوم.

يجتاز الطلبة امتحان كتابي عند نهاية كل سنة، وعند نهاية التّكوين القاعدي يتم إعداد مذكرة التّخرج ومناقشتها.

يخول النّجاح في التّكوين الحق في الحصول على شهادة المدرسة، كما يسمح للطلبة الذين تكون نتائجهم دون المستوى بإعادة السّنة لمرة واحدة أو الطرد بعد أخذ رأي المجلس العلمي وذلك حسب المادة 34 من المرسوم.

6. أداء اليمين:

نصت المادة 04 من القانون 04-11[14] على أنّه عند تعيين القضاة وقبل توليهم وظائفهم يقومون بتأدية اليمين المنصوص عليها في نفس المادة، وذلك إمّا أمام المجلس القضائي أو المحكمة الإدارية أو المحكمة العليا أو مجلس الدولة حسب الأحوال.

7. ظروف المهنة:

نسبة النّجاح في المسابقة جد ضئيلة إذ أنّها تكون حوالي 0,5 **%** كما يتم إجراؤها في الجزائر العاصمة بما أنّها تدوم ثلاثة أيام فقط، فإنّه لا يشكل بالنّسبة لي مشكل، غير أنّه ما يشكل مشكل بالنّسبة لي هو أنّني إذا نجحت في المسابقة سأكون ملزمة للجوء إلى التّكوين الذي يدون أربع سنوات والذي يتم كذلك في الجزائر العاصمة، مع الإشارة إلى أنّه بعد هذه المدّة سأكون مجبرة على الإقامة في أي ولاية أخرى غير ولاية وهران وذلك لمدّة مؤقتة أو مستديمة، ممّا يؤدي إلى إساءة مرة أخرى، صورة المرأة القاضية في المجتمع الجزائري بحجة أنّها حرة أكثر من اللّزوم.

من بين الصّعوبات التي قد تواجه القاضي هي أنّه قد يجد نفسه أمام تكييفين مختلفين من قبل محامين الخصوم، ممّا يؤدي إلى صعوبة الفصل في القضايا، وبما أنّ القاضي غير مقيد بتكييف الخصوم فلابد عليه أن يجيد القانون حتى تسهل عليه المهمة.

5. خاتمة:

نظرا لوجود ضغط في مهنة المحاماة سواءً لما ترتبه هذه المهنة من مسؤولية معنوية (أجال الطعن...) أو لضغط المتقاضي على المحامي الذي لم يعدّ يعرف دور المحامي متوقعا منه أنّه سوف يحصل على كل متطلباته وتماطله في دفع الأجر، ولما تستدعيه هذه المهنة من وجوب توفر المال لفتح مكتب وكذلك تحمل مشاكل الغير وبالتالي إمكانية تأثر نفسيتي، فإنّني أفضل أن أتخلى عن هذه المهنة، أمّا بالنّسبة لمهنة التوثيق فإنّني لا أبلغ السّن المطلوب لإجراء المسابقة إذا أبلغ 21 سنة بينما يجب بلوغ 25 سنة لإمكانية التّسجيل فيها. مع الإشارة إلى أنّه لا يتوقع فتحها حاليا إذ تمّ إجراءها سنة 2018.

وبالتالي أرى أنّ المهنة التي ستلائمني هي مهنة القضاء خاصة وأنّها سوف تفتح قريبا، كما أنّه بالرّجوع إلى المادة 06 من المرسوم التّنفيذي رقم 08-242 المؤرخ في 2008/08/03 والذي يحدد شروط الالتحاق بمهنة التوثيق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها والذي عدّل بمرسوم تنفيذي رقم 18-84 والذي نصت على أنّه: "يعفى من المسابقة وتكوين القضاة الذين لهم رتبة مستشار بالمحكمة العليا أو مجلس الدولة".

فإنّه إذا نجحت في مسابقة القضاء والتحقت بالتّكوين وأصبحت قاضية ومع مرور الزّمن مستشارة بالمحكمة العليا أو مجلس الدولة، وتم فتح مسابقة التّوثيق، فسأكون معفية من إجراء المسابقة وبذلك أكون قد استغليت وقتي في العمل كقاضية بالغة للسّن المطلوب وذات صيد ثقافي غني بالمعلومات القانونية، ممّا سيسهل عليّ أن أصبح موثقة، وعليه سوف أعمل بكل جهدي لتحقيق أمنية الغد إن شاء الله.

قائمة المراجع:

أولا: المؤلفات:

- علي سعيدان، تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
- روجيسيو، مشار إليه لدى علي سعيدان، تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر.
- هنري روبير، مشار إليه لدى علي سعيدان، تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر.
- جاز إيزوني، مشار إليه لدى علي سعيدان، تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر.

ثانيا: القوانين

- القانون رقم 13-07، الذي ينظم مهنة المحاماة، المؤرخ في 2013/10/29 بالجريدة الرّسمية لسنة 2013.
- قانون رقم 06-02 المؤرخ في 2006/08/20 الذي ينظم مهنة التوثيق، ج.ر.ج.ج.، عدد 14، مؤرخة في 2006/03/08، المرسوم التّنفيذي رقم 08-242 المؤرخ في 2008/08/3 الذي يحدد شروط الالتحاق بمهنة التوثيق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها والذي عدل بمرسوم تنفيذي رقم 18-84 المؤرخ في 2018/03/05.
- المرسوم التّنفيذي رقم 08-242 المؤرخ في 2008/08/03 والذي يحدد شروط الالتحاق بمهنة التوثيق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها والذي عدل بمرسوم تنفيذي رقم 18-84.
- القانون رقم 04-11، المؤرخ في 2004/09/06، المتعلق بالقانون الأساسي للقضاء.

8. ملاحـــق:

ملحق رقم 01: بطاقة مشروع

القاعة xxx **التاريخ: xxxx/xx/xx**

بطاقة مشروع مهني شخصي

اللّقب والاسم : صديقي ليلى

السنة: أولى ماستر

تخصص: قانون خاص

المهنة: المحاماة

القطاع: العدالة

الوظيفة: تأسيس شركة مدنية مهنية للمحاماة

معرفتي عن المهنة التي أخترتها:

هي مهنة حرة ومستقلة يمارسها المحامي، تكمن في تقديم هذا الأخير المساعدة للأشخاص، سواء كانت أشخاص طبيعة أو أشخاص اعتبارية، وذلك لاقتضاء حقوقهم التي تكون مهددة، فهي من المهن الشريفة التي تكشف الحق وتنصر المظلوم وبالتالي تحقيق العدل وتأكيد سيادة القانون. يقوم المحامي بالدّفاع على الخصم من خلال تقديم نشاطه ومعرفته القانونية ومواهبه.

الكفاءات الشّخصية لممارستها:

كون مهنة المحاماة منهة السّرية والشرف فإنّه لابد من أن يكون المحامي يتميّز بعدّة مبادئ هامة، أهمها الصدق والإخلاص في التعامل، توفر الثقة في النّفس وقدرته على كتمان السّر المهني وهو ما حرص دائما عليه إذ هو وسيلة فعالة لكسب ثقة الزّبائن وبالتالي للدلالة لهم عن نيتي الجادة في تحقيق العدل، كما أحرص كذلك على أن أكون محامية ملتزمة ونشيطة ولديّ الرّغبة في التّقدم والشّهرة والإبداع وذلك من خلال حصر النّزاعات التي تتخصص الشركة في الدّفاع عنها وبالتالي الإلمام بكل صغيرة وكبيرة في مجال حقوق الملكية الفكرية وتجدر الإشارة إلى أنّ مهنة المحاماة يحترفها شخص يدرس القانون والنّصوص القانونية ويحاول تكييف الوقائع والأحداث لإظهار الحقيقة، الأمر الذي أستطيع القيام به كوني متحصلة على شهادة اللّيسانس في الحقوق تخصص قانون خاص.

تكوين وظروف هذه المهنة:

بعد النّجاح في المسابقة للالتحاق بالتّكوين للحصول على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة والتي تستوجب توفر شروط في المترشح الذي يريد التّسجيل فيها، يتم الالتحاق بالتكوين الذي يدوم سنة واحدة ليحصل في الأخير على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة، وعليه يقوم بإجراء التّربص لمدّة سنتين بعد أدائه اليمين، ليتم تسجيله في الأخير في قائمة التربص ويحمل صفة محام متربص.

رغم أنّ مهنة المحاماة تستدعي الكثير من الوقت إلا أنّه في المقابل يحصل المحامي على أجر جيد بالنّسبة لكل قضية وبالتالي لابد أن يكون نشيط حتى يرتفع عدد القضايا وبالتالي الزّيادة في الأجر، بالإضافة إلى أنّ المحامي مستقل وبالتالي يكون مسؤول على أفعاله فهو حر في اختيار الوقت الذي يقوم فيه بدراسة القضايا ولكن لابد له من احترام مواعيد الجلسات.

الإطار المهني:

تمارس هذه المهنة عبر كامل التراب الوطني أمام الجهات القضائية والهيئات الإدارية والتأديبية ويتم دراسة القضايا في الشركة.

الأشخاص الذين يمارسون المهنة التي اخترتها والذين اعرفهم هم:

الأستاذ: موثق ورئيس الغرفة الجهوية للموثقين وعضو المجلس الأعلى للتوثيق، محامي سابق.

الأستاذ: **xxx**.....، محامي (قام بتأسيس شركة مدنية مهنية للمحاماة سابقا وقام بحلها فيما بعد).

ملحق رقم 02: بطاقة مشروع مهني شخصي

القاعة: xxx **التاريخ: xxxx/xx/xx**

بطاقة مشروع مهني شخصي

اللّقب واللّقب: **صديقي ليلى**

السنة: **الأولى ماستر**

تخصص: **قانون خاص**

المهنة: **التوثيق**

القطاع: **العدالة**

الوظيفة: **ضابط عمومي**

معرفتي عن المهنة التي اخترتها:

تتميّز هذه المهنة كونّها العمود الفقري من الناحية القانونية لكل نظام اقتصادي والضّامن الأساسي لحقوق المتعاملين بواسطته، تكمن في قيام الموثق بتحرير العقود وتسجيلها لحفظ أصولها لكونه ضابط عمومي يتولى تسيير مكتب عمومي للتوثيق لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته، فيقوم ويمتد اختصاصه إلى كامل التراب الوطني بعدما كان لها اختصاص إقليمي.

الكفاءات الشّخصية للممارستها:

كون مهنة التوثيق مهنة مبنية على الثقة والأمانة فإنّه لابد من أن يتسنى الموثق بعدّة مميزات هامة أهمها الصدق والإخلاص في التّعامل، توفر الثقة في النّفس وقدرته على كتمان السّر المهني وهو ما أحرص دائما عليه إذ هو وسيلة فعالة لكسب ثقة الزّبائن وبالتالي للدلالة لهم عن نيتي الجادة لحماية حقوقهم.

إضافة إلى كل هذه الصّفات التي لابد أن تتوفر في الموثق، هناك صفة أخرى التي لابد من توافرها أثناء تأديته لمهامه وهي الحذر من هوية الأطراف من جهة وكذلك موضوع العقد الذي يشترط ألا يكون متنافي مع النّظام العام والآداب العامة من جهة أخرى.

تكوين وظروف هذه المهنة:

بعد النّجاح في المسابقة للالتحاق بالتّكوين للحصول على شهادة الكفاءة لمهنة التوثيق والتي تستوجب توفر شروط في المترشح الذي يريد التّسجيل فيها، يتم الالتحاق بالتّكوين النّظري الذي يدوم شهر، ثم التّكوين التّطبيقي لمدة عشرة أشهر فأداء اليمين أمام مجلس قضائي للحصول في الأخير على شهادة الكفاءة المهنية للتوثيق بموجب قرار من وزير العدل.

بالرّغم من أنّ التوثيق يعتبر مهنة حرة إلا أنّه تقع عليه مجموعة من الالتزامات التي تقيد هذه قانونا وألا تعرض إلى جزاءات قانونية مثلا تسديد الغرامات المحددة قانونا.

شهر بعض التّصرفات التي ألزمنا المشرع بشهرها حتى ترتب آثارها بالنّسبة للغير كعقد الهبة أو عقد البيع والرّهون الرّسمية.

إخبار عن كل عقود الزّواج التي تبرم بمكتبه أمام مصالح البلدية المختصة في آجال ثلاث أيام من يوم إبرام العقد.

إيداع مبلغ النّصف من ثمن البيع لدى حساب الزّبائن، مفتوح لدى الخزينة العمومية معرفة الحالة الجبائية للأطراف في حالة إبرام عقود البيع.

فمن خلال كل ما تعرضنا إليه نستنتج أنّ الموثق شخص يقع عليه مجموعة من الالتزامات فرضها له القانون، ففي حالة الإخلال بها يمكن أن تقوم مسؤولية تأديبية أو جزائية إضافة إلى المسؤولية المدنية.

الإطار المهني:

لا يكتفي الموثق في إطار مهنته كما يعتقد البعض بتحرير العقود التي تعرض عليه وحسن سير مكتبه العمومي، ففي الحقيقة إطاره المهني هو أوسع بكثير من هذه الاعتقادات، فهو يتعامل مع الكثير من الهيئات من بينها: البنوك، مصلحة مسح الأراضي، البلديات، الولايات، السّجل التّجاري، مصلحة التّسجيل والمحافظة العقارية...

الشّخص الذي يمارس المهنة التي اخترتها والذي أعرفه هو:

الأستاذ: موثق ورئيس الغرفة الجهوية للموثقين وعضو المجلس الأعلى للتوثيق، محامي سابق.

الملحق رقم: 03

القاعة: ... **التاريخ: xx/xx/xxxx**

بطاقة مشروع مهني شخصي

اللّقب واللّقب: **صديقي ليلى**

السنة: **الأولى ماستر**

تخصص: **قانون خاص**

المهنة: **القضاء**

القطاع: **العدالة**

الوظيفة: **ضابط عمومي**

معرفتي عن المهنة التي اخترتها:

هي من المهن الشريفة التي تكشف الحق وتنصر المظلوم وبالتالي تحقيق العدل وتأكيد سيادة القانون، فالقضاة هم بالدرجة الأولى من يساهمون أساسا في تسيير مرفق القضاء، وذلك بتقديم الخدمات للمتقاضين سواء كانت هذه الخدمة تتعلق بالأوامر الولائية أو بالفصل في الخصومات القضائية المعروضة عليهم حسب الاختصاص المحدد قانونا.

الكفاءات الشّخصية لممارستها:

لابد من أن يكون القاضي متميز بعدّة مبادئ هامة أهمها الصّدق والنّزاهة حتى يقوم بتحقيق العدل، ومهنة القضاء يقوم بها شخص يدرس القانون والنّصوص القانونية ويحاول تكييف الوقائع والأحداث لإظهار الحقيقة وهو ما أدرسه كوني متحصلة على شهادة اللّسانس وحاليا بالماستر، فهي مهنة تكمن في الفصل في قضايا تمكّن الأشخاص من استرجاع حقوقهم ونيل المجرمين لعقابهم في الدنيا وبالتالي زرع الطمأنينة في المجتمع وشعوره بالحماية والآمان.

تكوين وظروف هذه المهنة:

يعينون القضاة بموجب مرسوم رئاسي بناءًا على اقتراح من وزير العدل وبعد مداولة المجلس الأعلى للقضاء ولكن هذا التّعيين مقيّد باستيفاء شروط، وتجدر الإشارة إلى وجوب النّجاح في المسابقة التي تجريها وزارة العدل أين يتم أخذ قدرا ضئيلا من القضاة بالنّسبة للمشاركين، ولقد نصت المادة 27 من هذا المرسوم على أنّ المسابقة تحتوي على اختبارات كتابية وشفهية.

بعد النّجاح في المسابقة يتم تكوين القضاة لمدّة أربع سنوات، ويجتاز الطلبة امتحان كتابي عند نهاية كل سنة، وعند نهاية التّكوين القاعدي يتم إعداد مذكرة التّخرج ومناقشتها.

يخول النّجاح في التّكوين الحق في الحصول على شهادة المدرسة ليقوم القضاة بأداة اليمين.

إنّ نسبة النّجاح في المسابقة جد ضئيلة إذ أنّها تكون حوالي 0.5 بالمائة ويتم إجراءها في الجزائر العاصمة، كما أنّ التّكوين القاعدي للقضاة يدوم أربع سنوات والذي يتم كذلك في الجزائر العاصمة.

الإطار المهني:

القضاة ملزمون على الإقامة في أي ولاية أخرى غير ولاية وهران لمدة مؤقتة أو مستديمة وذلك لأنّهم سوف يعملون في غير ولايتهم لمدّة مؤقتة أو مستديمة.

الشّخص الذي يمارس المهنة التي اخترتها والذي أعرفه هو:

الأستاذة: XXX....

الملحق رقم: 04

القاعة: ... **التاريخ: xx/xx/xxxx**

طلب إجراء المقابلة رقم 01 و03:

الاسم واللّقب: صديقي ليلى

العنوان: شارع xxxxxxxx

xxxx– وهران

رقم الهاتف: 07.xx.xx.xx.xx

البريد الالكتروني: xxxxxxxxxx@gmail.com

إلى

السيد xxx، محامي سابق

الكائن مكتبه التوثيقي بـ xx شارع

xxxxxx –وهران– الجزائر

الموضوع: طلب إجراء مقابلة.

لي الشرف العظيم أن ألتمس من سيادتكم النّظر بتمعن في طلبي هذا المتمثل في إجراء مقابلة مع حضرتكم راجيا منكم قبوله حتى تتسنى لي الفرصة لطرح عليكم بعض الأسئلة المتعلقة بمهنتكم الحالية (مهنة التوثيق)، وكذلك السابقة (مهنة المحاماة) كي أتمكن من فهمها أكثر وبالتالي معرفة ما إذا كانت تلائمني إحداهما أم لا.

وذلك لكوني امرأة حاملة لشهادة اللّيسانس تبحث عن مهنة تناسب شخصيتها.

وفي انتظار جوابكم تقبلوا أسمى عبارات التقدير والعرفان.

إمضاء المعنية بالأمر

الملحق رقم: 05

القاعة: xxx **التاريخ: xxxx/xx/xx**

المقابلة رقم 01:

المكان: مكتب التوثيق الكائن بـ xx

xxxxxxxxx–وهران– الجزائر.

مشروع مهني شخصي

الاسم واللّقب: صديقي ليلى

المهنة: المحاماة

القطاع: العدالة

الوظيفة: تأسيس شركة مدنية مهنية للمحاماة

لقاء مع الأستاذ xxx...

مهنته: موثق ورئيس الغرفة الجهوية للموثقين وعضو المجلس الأعلى للتوثيق، محامي سابق.

بعد الاتصال به كونه فرد من عائلتي انتقلت إليه في الغد إلى مكتبه.

الأسئلة	الأجوبة
1. ما هو مسارك الدّراسي؟	درست بجامعة الحقوق في السانيا وهران وتحصلت على شهادة الماجستير، ثم درست بالمدرسة الوطنية العليا للإدارة وبعدها درست بالجامعة سنة واحدة وتحصلت على شهادة الكفاءة لمهنة المحاماة، والأخير أصبحت موثقا بعد نجاحي في مسابقة التوثيق.
2. لماذا اخترت مهنة التوثيق؟	هناك من يسمي مهنة المحاماة مهنة الأنبياء لأنّ الشيء الذي يقوم به المحامي مهم جدا، فلا نتوقع من دون محامي، كما أنّ

	هناك يوم عالمي للمحاماة وهو 22 مارس. ونظرا لكون الدّفاع حق مقدس في الدستور، فكل شخص له الحق في الدّفاع عن نفسه بنفسه أو بواسطة وكيله والذي هو المحامي، وذلك بكل حرية وقانون.
3. هل لك اختصاص معين؟	لم يكن لي اختصاص معين، ولكن عموما القضايا التي منت أخذها هي قضايا جنائية ولكن ذلك لم يكن يمنعني من اتخاذ قضايا أخرى في اختصاصات أخرى.
4. كونها مهنة حرة ومستقلة، هل يعني ذلك عدم وجود توتر؟	بالعكس إذ أنّ المحامي مسؤول عن أعماله، كما أنّه رغم عدم وجود توقيت معين، إلا أنّ المحاماة تستدعي الكثير من الوقت وبالتالي لابد أن يكون منظما، فمن جهة، هناك جلسات استماع لمشاكل الغير وبالتالي لابد من حسن الاستماع إليهم للإحاطة بكل تفاصيل القضية لاستطاعة تكييف الوقائع مع القانون في الأخير، وهناك كذلك جلسات المحكمة والتي لابد من احترام مواعيدها، ومن جهة أخرى، لابد أن يكون المحامي ملما بكل المستجدات القانونية التي يقوم بدراستها.
5. هل هناك مدارس متخصصة في القانون تعطي دروس حول هذه المستجدات القانونية لغرض التّعمق في القانون؟	لا ولكن هناك أيام دراسية تنظم خلالها دراسات في مهنة المحاماة وتقدم فيها توصيات، كما يمكن كذلك أثناء هذه الأيام الدراسية مناقشة تعديل قانون أو صدور قانون جديد (سنة). وتجدر الإشارة إلى أنّه يمكن الرّجوع كذلك إلى أحكام وقرارات قضائية التي من خلالها يمكن التعمق في القانون.
6. في ماذا تتمثل الحياة اليومية للموثق؟	استقبال الزّبائن في المكتب ودراسة ملفاتهم، وتجدر الإشارة إلى أنّه للموثق كامل الحرية في قبول أو رفض الملف، إلا إذا كان المحامي مكلف بالدّفاع عن المستفيدين من المساعدة القضائية، فهنا لابد من قبول كل قضاياهم.
7. ما إجابتك عن الذين يرون أنّ مهنة المحاماة هي مهنة غير مشرفة بحجة أنّها تساعد المجرمين عن الإفلات من العقاب؟	هذه الحجة ليس لها أي أساس لأنّه هناك مال يسمى بقرينة البراءة والتي تنص على أنّ الإنسان بريء إلى حين إثبات إدانته، كما يمكن أن يكون له مبررات.
8. ما هي سلبيات هذه المهنة؟	كل مهنة لها إيجابيات وسلبيات، وفيما يخص مهنة المحاماة فبالنّسبة لي تتمثل سلبياتها في جهتين: – فمن جهة هناك مشكل عدم استجابة القضايا في تطبيق القانون تطبيقا صحيحا وذلك لعدم

	تعمقهم فيه. – ومن جهة أخرى، أحيانا لابد على المحامي من السّعي وراء الزّبون حتى يدفع أجره.
9. تم تجميد الالتحاق بمهنة المحاماة، ما هي الأسباب وما رأيك في ذلك؟	تتمثل أسباب التّجميد في: – تشبع القطاع. – عدم وجود مدارس جهوية. فبالنّسبة لسبب الأول والمتمثل في تشبع القطاع، فإنّه في الجزائر هناك 27736 محام وبالمقارنة مع فرنسا التي لها 65480 محام والتي ليس لها مشكل تشبع القطاع يجعل من هذا التّسبيب في الجزائر غير مفهوم. ولكن تجدر الإشارة إلى أنّ عدد السّكان في الجزائر (41.32 مليون) أقل من عدد السّكان في فرنسا (67.12 مليون) وبالتالي هذا يمكن أن يفسر عدم تشبع القطاع في فرنسا. أمّا لسبب الثاني أرى أنّه ليس له أي مصداقية وذلك لسببين: الأول: هو أنّه منذ القدم يتم الدراسة والتّكوين لغرض الحصول على الشهادة في الجامعات وبالتالي بناء مدارس جهوية بالتأكيد هو فكرة ممتازة ولكنه ليس سببا لتوقيف اللّجوء إلى القطاع. أمّا الثاني: هو أنّه لا يمس التّجميد الالتحاق للمهنة ككل فقط بل حتى للحاملين لشهادة الكفاءة المهنية للمحاماة الذين لا يمكنهم إجراء التربص وبالتالي لا يمكنهم أداء اليمين وهذا منذ ثلاثة سنوات وعليه فإنّهم غير معنيين بهذا السّبب كونّهم مكونين من قبل وحاصلين على الشهادة.
10. ما هي النّصائح التي تعطيها لمن يريد أن يكون محامي؟	– عدم الاكتفاء بالدروس الملقاة بالجامعات، بل لابد من القيام بأبحاث شخصية مثلا الاستعانة بالكتب، إذ لا يتم دراسة كل المقاييس في الجامعة. – حضور جلسات بالمحاكم القضائية. – أن تكون له القدرة على كتمان السّر المهني وأن يتمتع بثقة النّفس وذلك لكسب ثقة الزّبائن. – أن يكون ملتزما، ناشطا، منظما وصبورا إذ أنّ هناك قضايا تمتد أعوام قبل أن يتم الحكم فيها نهائيا.

	- حسن التّكييف وبالتالي لابد أن يكون ملما بالقانون للعثور على بالحجج الصّحيحة. - عدم الاستسلام، إذ أنّه بالرّغم من وجود التّجميد، إلا أنّه عاجلا أم آجلا سوف تفتح المسابقة.
11. لماذا غيرت مهنتك؟	بعد مرور الزّمن توضح لي أنّني أصبحت غير قادر لممارستها إذ أنّها تستدعي كثرة التّنقلات، وكثرة التوتر وذلك نظرا لوجود مسؤولية معنوية كآجال الطعن...
12. كونك موثق حاليا، هل يتم اللّجوء إليك بكثرة لإنشاء شركة مدنية مهنية للمحاماة؟ إذا لا، لماذا؟	لا، لا يؤسس المحامين شركة إلا نادرا، وذلك خشية من التّنظيم الخاص الذي تستدعيه، إلا أنّها تؤدي إلى تقاسم الأرباح... أو أنّه يتجنب المحامين تأسيس شركة لعدم وجود التّفاهم بينهم، فالجزائر ليس لها ثقافة الدول الغربية. أنا أشجع المحامين على ذلك لأنّها تؤدي إلى جمع تخصص كل محام في جانب، وبالتالي كثرة المعلومات وعليه الزّيادة في نسبة ربح القضايا.
إمضاء المعني بالأمر **Xxxxx**	**إمضاء المتحدث معه** **Xxxx**

الملحق رقم: 06

القاعة: ... **التاريخ: xx/xx/xxxx**

طلب إجراء مقابلة رقم 02:

الاسم واللّقب: صديقي ليلى

العنوان: شارع xxxxxxxx

xxxx– وهران

رقم الهاتف: 07.xx.xx.xx.xx

البريد الالكتروني: xxxxxxxxxx@gmail.com

إلى

السيد xxx، محامي

الكائن مكتبه ب xx شارع، xxxxxx

وهــران

الموضوع: طلب إجراء مقابلة.

لي الشرف العظيم أن ألتمس من سيادتكم النّظر بتمعن في طلبي هذا المتمثل في إجراء مقابلة مع حضرتكم راجيا منكم قبوله حتى تتسنى لي الفرصة لطرح عليكم بعض الأسئلة المتعلقة بمهنتكم، كي أتمكن من فهمها أكثر وبالتالي معرفة ما إذا كانت تلائمني إحداهما أم لا.

وذلك لكوني امرأة حاملة لشهادة اللّيسانس تبحث عن مهنة تناسب شخصيتها.

وفي انتظار جوابكم تقبلوا أسمى عبارات التقدير والعرفان.

إمضاء المعني بالأمر

xxxx

الملحق رقم: 07

القاعة: xxx **التاريخ: xx/xx/xxxx**

المقابلة رقم01

المكان: مكتب المحاماة الكائن بـ xx

xxxxxxxxxxx–وهران– الجزائر.

مشروع مهني شخصي

الاسم واللّقب: صديقي ليلى

المهنة: المحاماة

القطاع: العدالة

الوظيفة: تأسيس شركة مدنية مهنية للمحاماة

لقاء مع الأستاذ xxxx....

مهنته: محامي (قام بتأسيس شركة مدنية مهنية للمحاماة سابقا والتي قام بحلها فيما بعد).

بعد أن اتصلت بمكتبه وقمت بطرح عليه تقريبا نفس الأسئلة التي طرحتها على الأستاذ xxx.... من قبل.

الأسئلة	الأجوبة
1. ما هو مسارك الدّراسي؟	مسار عادي إذ بعد حصولي على البكالوريا درست بالجامعة وتحصلت على شهادة الماجستير.
2. لماذا اخترت مهنة المحاماة؟	أحب هذه إذ كنت أذهب إلى المحاكم القضائية وأحضر جلساتها كلما كانت تتسنى لي الفرصة لذلك.
3. هل لك اختصاص معين؟	لا، عادة عقاري أو مدني عام أكثر من الجزائي.
4. كونها مهنة حرة ومستقلة، هل يعني ذلك عدم وجود توتر؟	إذا كان المحامي يقوم بعمله بصفة جيدة يكون هناك توتر، فحتى في غير أوقات العمل يبقى المحامي يفكر في الملفات المعروضة عليه ويحاول إيجاد حل لها وهذا عكس المهن الأخرى، بمعنى أنّ

	مهنة المحاماة لا تقف عند أوقات العمل بل ينقل مشاكل المهنة أينما يذهب.
5. هل هناك مدارس متخصصة في القانون تعطي دروس حول هذه المستجدات القانونية لغرض التّعمق في القانون؟	لا، فالمحامي يكون نفسه بنفسه، ملفاته التي تدفعه للتكوين وذلك بالبحث فيها عن الحل ويكون ذلك باللّجوء إلى الزّملاء لسؤالهم أو الأشخاص المتخصصة كالمحافظ العقاري في قضية شهر عقود، كما يمكن الإطلاع على الكتب.
6. في ماذا تتمثل الحياة اليومية للمحامي؟	محكم، مكتب، مجلس قضائي واللّقاءات مع النّاس والأصدقاء، حتى تزداد السّمعة وبالتالي لجلب الزّبائن.
7. ما إجابتك عن الذين يرون أنّ مهنة المحاماة هي مهنة غير مشرفة بحجة أنّها تساعد المجرمين عن الإفلات من العقاب؟	المحامي لا يساعد المجرم بل عند دفاعه يسعى إلى تطبيق القانون على هذا الشّخص، فربّما يستفيد من ظروف التّخفيف، ربّما هو بريئ وعليه فلا يمكننا أن نعلم قبل صدور الحكم، فدور المحامي هو محاولة تفسير الملف بطريقة قانونية حتى يأخذ كل من في المجتمع والمتهم حقه..
8. ما هي سلبيات هذه المهنة؟	من بين السّلبيات: – سلب مالي وذلك إذا كان مكتبه صغير (قلة المدخول). – أن يكون المحامي غير معروف، فغالبا ما يكون ذلك في السنوات الأولى للمحاماة، إذ قد يحصل على قضية واحدة في ثلاث سنوات. – تعب المحامي إذا كان له مكتب على الأقل متواضع، ففي الجزائر لا يعمل جماعيا. – المواطن لم يعد يعرف دور المحامي إذ بالنّسبة له المحامي سوف يخرجه من الحبس، أو أنّه هو الذي سيعطيه حقه وهذا خلافا عن الواقع، إذ أنّ المحامي ليس له هذه الصلاحية، بل هو مرتبط بقاضي، فهو إلا حلقة وصل بين المتقاضي والقاضي.
9. تم تجميد الالتحاق بمهنة المحاماة، ما هي الأسباب وما رأيك في ذلك؟	فيما يخص السّبب الأول المتمثل في تشبع القطاع أرى أنّه غير صحيح، إذ أنّ برأي أنّ السبب الرّئيسي هو التّخلف الاقتصادي والاجتماعي، فإذا كان هناك وجود لازدهار اقتصادي، كان سيؤدي ذلك حتما إلى الزّيادة في عدد النّزاعات وبالتالي الزّيادة في الثروة، وفي هذه الحالة نكون بحاجة إلى

	اللّجوء إلى محامي. فالمجتمع يسمح في أغلب الأحيان عن حقه حتى لا يدفع مبالغ مالية، فمثلا في سنة 1990 كان هنالك قسمين للنّزاعات البحرية، كل قسم فيه ملفين فقط في النّزاعات البحرية وبالتالي يستشف من ذلك تقلص عدد النّزاعات التّجارية أصلا. أنا كمحامي لم يعرض عليّ إلا نزاع واحد فيما يخص قضايا المتعلقة بإحدى الأوراق التّجارية والتي تتمثل في السّفتجة على عكس القضايا المتعلقة بالأحوال الشّخصية التي يزداد عددها يوم بعد يوم. أمّات السّبب الثاني المتمثل في عدم وجود مدارس جهوية فإنّه من الناحية القانونية ليس لها وجود.
10. ما هي النّصائح التي تعطيها لمن يريد أن يكون محامي؟	– حب المهنة، عدم التّفكير في مقدار الأرباح إذ في هذه الحالة من الأفضل أن يلجأ إلى التّجارة، فراحة البال تكون عند علمك أنّك أخرجت مظلوم من حبس أو استرجعت حقه.
11. لماذا غيرت مهنتك؟	أسست شركة مدنية مهنية للمحاماة من قبل، دامت لمدة اثني عشرة سنة، فكانت لدّي إرادة في القيام بشيء كبير مع شريك . كما أن هناك من الملفات من تستدعي محامين أو أكثر نظرا لخطورتها. ولكن مع مرور الزّمن لاحظت أنّ الأشخاص الأنانية تطغى كما أنّ المجتمع ليس له هذا التّفكير بمعنى وجوج أعمال خارجية تسيطر على الأعمال المهنية.
12. كونك موثق حاليا، هل يتم اللّجوء إليك بكثرة لإنشاء شركة مدنية مهنية للمحاماة؟ إذا لا، لماذا؟	
إمضاء المعني بالأمر **Xxxx**	**إمضاء المتحدث معه** **Xxxx**

الملحق رقم: 08

القاعة: ... **التاريخ: xxxx/xx/xx**

طلب إجراء مقابلة رقم 02:

الاسم واللّقب: صديقي ليلى

العنوان: شارع xxxxxxxxx

xxxx – وهران

رقم الهاتف: 07.xx.xx.xx.xx

البريد الالكتروني: xxxxxxxx@gmail.com

إلى

السيدة xxx...

الموضوع: طلب إجراء مقابلة.

لي الشرف العظيم أن ألتمس من سيادتكم النّظر بتمعن في طلبي هذا المتمثل في إجراء مقابلة مع حضرتكم راجيا منكم قبوله حتى تتسنى لي الفرصة لطرح عليكم بعض الأسئلة المتعلقة بمهنتكم الحالية (مهنة التوثيق) وكذلك السابقة (مهنة المحاماة)، كي أتمكن من فهمها أكثر وبالتالي معرفة ما إذا كانت تلائمني إحداهما أم لا.

وذلك لكوني امرأة حاملة لشهادة اللّيسانس تبحث عن مهنة تناسب شخصيتها.

وفي انتظار جوابكم تقبلوا أسمى عبارات التقدير والعرفان.

إمضاء المعنية بالأمر

الملحق رقم: 09

القاعة: xxx **التاريخ: xxxx/xx/xx**

المقابلة رقم :03

المكان: مكتب التوثيق الكائن بـ xx

xxxxxx–وهران– الجزائر.

مشروع مهني شخصي

الاسم واللّقب: صديقي ليلى

المهنة: القضاء

القطاع: العدالة

الوظيفة: وكيل جمهورية

مهنتها:

ناولني الأستاذ xxx... رقم هاتف السيدة القاضية xxxx وذلك لكونه فرد من عائلتي، فاتصلت بها وحددنا موعد للغد في مكتب الأستاذ xxx... أين تسنت لي الفرصة لطرح بعض الأسئلة عليها وكانت الإجابة كما يلي:

لقاء مع الأستاذ xxxx.....

مهنته: محامي (قام بتأسيس شركة مدنية مهنية للمحاماة سابقا والتي قام بحلها فيما بعد).

بعد أن اتصلت بمكتبه وقمت بطرح عليه تقريبا نفس الأسئلة التي طرحتها على الأستاذ xxxx من قبل.

الأسئلة	الأجوبة
1. ما هي منهة القضاء؟	هي من المهن ذات المثول العليا
2. كيف يجب أن يكون القاضي؟	يجب على القاضي أن يكون في مرتبة القاضي النزيه والذي له كفاءة باعتبار القضاء يلجأ إليه لحل النّزاعات.
3. ما هو دور القاضي؟	القاضي ملزم بإعطاء حلا قضائيا، قانونيا وموضوعيا بعيدا عن

	كل شبهة أو محسوبية، بحيث أنّه كما قال عنه عمر بن الخطاب في رسالته إلى أبو موسى الأشعري لما قلّده في منصب القاضي أنّ القاضي لا يخضع إلا لأحكام القانون والشريعة الإسلامية ولوحي الضّمير ومن هنا نستنتج أنّ حسن سير مرفق القضاء يستلزم استقلالية القاضي عن كل ما يمكن أن يؤثر عليه من الخارج، وهذا ما نص عليه الدستور الجزائري كبعض الدّساتير الأخرى فيما يخص استقلالية القضاء.
4. ما هي سلبيات هذه المهنة؟	إمكانية خطأ القاضي دون قصد وهو ما يسبب ضررا للمتقاضي، ممّا يضيع له حقا وقد تفوته درجات التّقاضي. القاضي ملزم بالتّحفظ وهذا ما يؤثر على حياته الاجتماعية اليومية خصوصا إذا كان في عمر الشباب، فقد يحرم نفسه من الكثير من متطلبات الحياة.
5. هل تواجه صعوبة في التوفيق بين حياتك العملية وحياتك الشّخصية؟	في بعض الأحيان نعم وذلك لكثرة القضايا والملفات.
6. هل هي مهنة تناسب المرأة؟	بالطبع نعم، إذ أنّ المرأة أثبتت أنّها قادرة على العمل ولو أنّ هناك فئة كبيرة من الرّجال الذين لا يريدون الاعتراف بذلك ويسعون إلى تحقيرها.
إمضاء المعني بالأمر **Xxxx**	**إمضاء المتحدث معه** **Xxxx**

القاعة: ... **التاريخ: xxxx/xx/xx**

رسالة شكر رقم 01:

شكـر وتقـديــر

إلى السيد الموثق ورئيس الغرفة الجهوية للموثقين وعضو المجلس الأعلى للتوثيق (محامي سابق) xxxx.

بكل معاني الاحترام والتقدير أتقدم إليك بجزيل الشكر لتّخصيصك بعض الوقت لاستقبالي في مكتبك ومجهودك في الإجابة عن أسئلتي حول مهنتك والذي ساعدني كثيرا في اختيار المهنة التي سأعمل جاهدة لنجاحي فيها.

إمضاء المعنية بالأمر

xxxx

القاعة: ... **التاريخ:** xxxx/xx/xx

رسالة شكر رقم 02:

شكـر وتقـديــر

إلى السيد المحامي xxx...

بكل معاني الاحترام والتقدير أتقدم إليك بجزيل الشكر لتّخصيصك بعض الوقت لاستقبالي في مكتبك ومجهودك في الإجابة عن أسئلتي حول مهنتك والذي ساعدني كثيرا في اختيار المهنة التي سأعمل جاهدة لنجاحي فيها.

إمضاء المعنية بالأمر

xxxx

القاعة: ... **التاريخ: xxxx/xx/xx**

رسالة شكر رقم 03:

شكـر وتقـديــر

إلى السيدة القاضية xxx....

بكل معاني الاحترام والتقدير أتقدم إليك بجزيل الشكر لتّخصيصك بعض الوقت لإجابتك عن مكالمتي ومجهودك في الإجابة عن أسئلتي حول مهنتك والذي ساعدني كثيرا في اختيار المهنة التي سأعمل جاهدة لنجاحي فيها.

إمضاء المعنية بالأمر

xxxx

الهوامش[2]

[1]– علي سعيدان، تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008، ص 20.

[2]– روجيسيو، مشار إليه لدى علي سعيدان، تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر، المرجع السابق.

[3]– هنري روبير، مشار إليه لدى علي سعيدان، تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر، المرجع السابق.

[4]– هنري روبير، نفس المرجع أعلاه.

[5]– جاز إيزوني، مشار إليه لدى علي سعيدان، تنظيم مهنة المحاماة في الجزائر، المرجع السابق، ص 23.

[6]– القانون رقم 13-07، الذي ينظم مهنة المحاماة، المؤرخ في 2013/10/29 بالجريدة الرّسمية لسنة 2013.

[7]– علي سعيدان، المرجع السابق، ص .25

[8]– علي سعيدان، المرجع السابق، ص .29

[9]– سورة البقرة، الآية .282

[10]– قانون رقم 06-02 المؤرخ في 2006/08/20 الذي ينظم مهنة التوثيق، ج.ر.ج.ج.، عدد 14، مؤرخة في 2006/03/08، المرسوم التّنفيذي رقم 08-242 المؤرخ في 2008/08/03 الذي يحدد شروط الالتحاق بمهنة التوثيق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها والذي عدل بمرسوم تنفيذي رقم 18-84 المؤرخ في 2018./03/05

[11]– نفس القانون السابق أعلاه.

[12]– المرسوم التّنفيذي رقم 08-242 المؤرخ في 2008/08/03 والذي يحدد شروط الالتحاق بمهنة التوثيق وممارستها ونظامها التأديبي وقواعد تنظيمها والذي عدل بمرسوم تنفيذي رقم 18-.84

[13]– القانون رقم 04-11، المؤرخ في 2004/09/06، المتعلق بالقانون الأساسي للقضاء.

[14]– القانون رقم 04-11، السالف الذكر.